بنوك وأعمال

مجلة شهرية اقتصادية مالية مصرفية | السنة الثالثة | العدد "35" | ديسمبر 2018 | السعر 20 جنيه

بعد تطبيق اصلاحات تشريعية كثيرة ..

«نصر» : نتطلع لتحقيق مركز متقدم في تقرير ممارسة أنشطة الاعمال للعام المقبل

بنك مصر «بنك العام ٢٠١٨-» بتصنيف ذا بانكر "فاينانشال تايمز"

■ الدكتور محمد سعد الدين ابراهيم لـ "بنوك وأعمال"

كل المنظمات الاقتصاديه العالميه أشادت بالأصلاح الاقتصادي المصري

■ انخفاض معدل التضخم في مصر ومن المنتظر استمرار الأنخفاض اكثر في الاعوام القادمه

Scanned by CamScanner

■ الدكتور محمد سعد الدين ابراهيم لـ "بنوك وأعمال"

كل المنظمات الاقتصاديه العالميه أشادت بالأصلاح الاقتصادي المصري

■ انخفاض معدل التضخم في مصر ومن المنتظر استمرار الأنخفاض اكثر في الاعوام القادمه

اجرى الحوار
جلال شاهين

في هذا الجزء من الحوار الممتد مع الدكتور محمد سعد الدين ابراهيم والذي نستطلع فيه ارائه وموقفه من الثوره وانحازات الرئيس السيسي وبصفته رجل اقتصاد كس وخبر في اداره الازمات ومن اكبر المؤيدين للرئيس السيسي والمتحمسين للاصلاح الاقتصادي المصري . طرحنا عليه في هذا الجزء اسئله تدور حول الاقتصاد المصري وهل يسير فعلا في الطريق الصحيح وهل اتي الاصلاح الاقتصادي بثماره والي اي مدي من الشوط قطعناه في هذا المجال . كذلك حاله الاسواق وارتفاع الاسعار والي الدرجه التي ادت الي احباط الكثير من المواطنين وكيف تسيطر الحكومه علي الاسواق . وكيف تواجه الاشعات التي تصدر من اعداء مصر في الخارج وبعض مدعي المعرفه الذين يروجون اشعات دون فهم او علم لمجرد الظهور كأنهم اعلاميين متصلي بصناع القرار .
والي نص الحوار .

■ انخفاض معدل البطاله ومع زياده المشروعات الكبري و مع رعايه الرئيس للمشروعات الصغيره والمتوسطه سيتوالي الانخفاض

■ فتح أفق الاستثمارات ووضع الحوافز لزيادتها يؤدي الي زياده الصادرات والحد من الاستيراد

Scanned by CamScanner

كيف تري المستقبل الاقتصادي لمصر وهل هناك تحسن فعلي ؟

كان الأقتصاد المصري مهدد بلأنهيار التام نتيجه سنوات الأنفلات الأمني والارهاب والتخريب وضرب السياحه وتوقف عجله الانتاج واغلاق كثيرا من المصانع ابوابها وتوقف كثيرا من خطوط النتاج في مصانع اخري وضعف تحويلات المصريين في الخارج نتيجه مزايده مكاتب الصرافه الاخوانيه علي الجنيه المصري في الخارج مما ادي الي تأكل الاحتياطي النقدي.

ولم يكن امام الرئيس السيسي من خيار غير القيام بعمليه الاصلاح الاقتصادي والا سنواجه فشل وخراب بل وسقوط الدوله , فبدأ عمليه اصلاح كبري ورغم علمه مسبقا بالمعاناه التي سيعانيها الناس من جراء هذا الاصلاح الا انه راهن علي حب الشعب له وثقته فيه وقدرتهم علي تحمل المسؤليه والمعاناه لبعض السنين.

وقد كسب الرئيس الرهان ونجح في عبور اصعب مراحل الاصلاح وتعافي الاقتصاد المصري كثيرا وخرج من كبوته واصبح الآن من افضل الاقتصاديات الناشئه ويضرب به المثل في كثير من الدول .

وهذا ليس رأيي فقط ولكن من واقع تقارير المنظمات العالميه المعنيه بالاقتصاد في العالم مثل وكاله موديز التي رفعت النظره المستقبليه للاقتصاد المصري الي مستقر ثم رفعته العام الحالي من مستقر الي ايجابي وانه من المتوقع ان يرتفع معدل النمو هذا العام والاعوام القادمه , كذلك ما اقره صندوق النقد الدولي بعد المراجعه التي تمت في اغسطس من هذا العام ان معدل النمو في الاقتصاد المصري قد ارتفع هذا العام الي 5,3% بعد ان كان في العام الماضي 4,2% وأرجع هذا الي نجاح عمليه الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي مما زاد من الثقه العالميه في الاقتصاد المصري .

جانب من الحوار

التعاون بين القوات المساحه ووزاره التموين في فتح منافذ توزيع السلع متحركه وثابته ادي الي انخفاض الاسعار

لقد نجحنا فعلا في عبور اصعب مراحل الاصلاح ولكن الاهم هو الاستمرار واستكمال باقي مراحل الاصلاح المالي والاداري والهيكلي للاقتصاد المصري حتي يكمل تحوله الي اقتصاد يتسم بالوفره الانتاجيه

اقتصاد حر يطبق معايير السوق الحره يضع معايير للجوده وتطبق بشكل صارم علي كل المنتجات المصريه وتحقيق أليات العرض والطلب ومنع الاحتكار وتجريمه وفتح أفق الاستثمار ووضع حزمه من الحوافز لتشجيع الاستثمار لزياده الصادرات والحد من الواردات . وتوفير فرص عمل حقيقيه منتجه حتي تتحسن الظروف المعيشيه للمواطنين ويجنوا ثمار الاصلاح

ماهو مظاهر التحسن في الاقتصاد المصري ؟

هناك مظاهر كثيره ذكرت لك في حوارات سابقه بعضها في الطرق والاسكان والمدن الجيده والموانئ والطاقه وغيرها وسوف اذكر لك الان بعض أخر مثل :

كان الاحتياطي النقدي قبل الثورات 34 مليار دولار تأكل في عامي الثورات حتي وصل الي 13 مليار دولار اليوم في عام 2018 وصل لأول مره في تاريخ مصر الي 45 مليار دولار وقد اعلن الرئيس السيسي عن أمله ان يصل في عام 2022 الي 100 مليار دولار

لأول مره يحدث انخفاض في العجز التجاري بمقدار 20 مليار دولار منها 4 مليارات دولار زياده في التصدير و 16 مليار دولار خفض في الواردات واعتقد ان العجز التجاري سيوالي انخفاضه اكثر من ذلك في السنوات القادمه مع زياده المشروعات الانتاجيه سواء المشروعات الكبري او الصغري والتي ستؤدي الي زياده الصادرات وانخفاض الواردات

انخفاض نسبه البطاله من

الرئيس السيسي مع العاملين بالعاصمة الادارية

Scanned by CamScanner

13,4% الي 11,9% ثم الي 9,9% هذا العام وزادت العماله المباشره بمقدار 3,5 مليون عامل رغم الزياده السكانيه ونأمل ان تنخفض نسبه البطاله اكثر في السنوات القادمه

بعد الثورات تم البدء في عمليه الاصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف وانخفاض سعر الجنيه مقابل العملات الاجنبيه وصلت نسبه التضخم الي 35% ومع التقدم في عمليه الاصلاح انخفضت النسبه الي 22% العام الماضي وتوالي انخفاضها لتصل هذا العام الي 11,9% ومن المخطط له ان تنخفض العام القادم الي 8,4% وساعتها سيشعر المواطن بتحسن ملحوظ ويبدأ جني ثمار الاصلاح

انخفاض اجمالي الدين الحكومي من 103% الي 93% من اجمالي الناتج القومي

كل هذه المظاهر والمؤشرات تدل علي نجاح عمليه الاصلاح واننا نسير بالاقتصاد المصري في الاتجاه الصحيح نحو التنميه المطلوبه

بعيدا عن الارقام وتقارير المنظمات العالميه وانا اعلم انها ارقام وتقارير صحيحه كيف تشعر الحكومه المواطن بهتمامها بمشاكله ؟

دخول القطاع الخاص مشاركا وزاره التموين في اداره الجمعيات التعاونيه الاستهلاكيه يساهم في كثره السلع وجودتها وانخفاض الاسعار

قدمت الحكومه الكثير وننتظر منها الاكثر فمشروع تكافل وكرامه الذي تستفيد منه اكثر من 2,5 مليون اسره بمرتبات تصل الي الحد الادني للأجور وبطاقات التموين الذي يستفيد منها حوالي 50 مليون مواطن بواقع 50 جنيها للفرد ولأول مره مشروع مصر بلا غارمات وسداد مديونات المحكوم عليهم بالسجن بسبب ديون الزواج او العلاج كل هذا وأكثر حتي تخفف الدوله عن المواطنين ذوي الدخول المحدوده عبئ ومصاعب فتره الاصلاح الاقتصادي وان اطلب من الحكومه زياده الأهتمام والرعايه بالطبقه الفقيره وخاصه اصحاب المعاشات الصغيره لتخفف عنها اعباء الاصلاح الاقتصادي

ومن المنتظر ان يشهد المواطنين النتائج الايجابيه للاصلاح ويشعر بتحسن الاحوال المعيشيه تباعا من العام القادم وحتي 2022 وطبقا للخطه 2030 من المنتظران تصل مصر الي المركز المرموق الذي نأمله جميعا مصر ذات الاقتصاد الاقوي , مصر النمر الاقتصادي القادم .

رغم ماذكرته عن محاوله الحكومه التخفيف عن المواطنين محدودي الدخل فلا نري جديه من الحكومه للحد من ارتفاع الأسعار التي تشكوا منها جميع الطبقات

اولا يجب ان ننظر الي نصف الكوب الملئ كما ننظر الي نصف الكوب الفارغ فمع زياده الاسعار هناك ايضا زياده مضطرده في الاجور والدخول بصفه عامه . وانا لا اقول هذا لأبرر ارتفاع الاسعارلأنه يوجد ارتفاع اسعارفي كثير من السلع دون مبرر حقيقي لهذه الزيادة الكبيره والمغالي فيها ويجب علي الدوله ان تواجه ذلك بشكل جاد وليس بالمسكنات .

هناك ارتفاع اسعار نتيجه الاصلاح الاقتصادي وما تبعه من تعويم سعر الجنيه والتخفيض المتكرر من دعم المحروقات والكهرباء , ولكن هناك ارتفاع كبير لكثير من السلع بسبب جشع التجار وايضا احتكار السلع من جانب المستوردين وهذا ما يجب ان تتكاتف الحكومه والمواطنين معا ولكل منهم دوره في محاربه هذا الجشع والاحتكار .

ما هو دور الحكومه ؟

من جهه احتكار السلع فاننا نجد عدد محدود يسيطر علي عمليه الاستيراد فسلعه الشاي مثلا وهي المشروب الرئيسي لشعب مصر نجد عدد لا يزيد عن اصابع الايدي الواحده هم الذين يقومون بالاستيراد حتي القمح الغذاء الرئيسي لشعب مصر نجد عدد محدود يسيطر علي الاستيراد , وهكذا في بقيه السلع سوف

Scanned by CamScanner

الرئيس السيسي فى افتتاح مسجد الفتاح العليم بالعاصمة الادارية

لأول مره ينخفض العجز التجاري بمقدار عشرون مليار دولار

رفعت وكاله موديز الأقتصاد المصري من مستقر الي ايجابي

الضروريه او غيرها وهذا ناتج عن استغلال النفوذ والفساد في العهود السابقه .

لذلك اطالب بتوسيع قاعده المستوردين لكي يتحقق مبدأ السوق الحره والعمليه التنافسيه في انتقاء السلعه الجيده والسعر الغير مبالغ فيه وهامش الربح المعقول والبقاء للأقوي في ارضاء المستهلك وليس صاحب النفوذ . وليس الاستيراد فحسب ولكن التجاره الداخليه وما يصحبها من احتكار فلا يعقل ان القاهره ذات الثلاثين مليون لا يوجد بها غير سوق جمله وحيد في مدينه العبور , ولا يوجد اسواق كبري في المحافظات فتنتقل السلع الي سوق العبور ثم يعاد تصديرها الي المحافظات . لذا يجب انشاء اسواق اخري كبري علي غرار سوق العبور في كل محافظات مصر وايضا اسواق اخري في القاهره مما يقلل عدد الوسطاء من ناحيه ومن ناحيه اخري تحقق هذه الاسواق العمليه التنافسيه بينها والتي ستعود علي المستهلك بخفض الاسعار وجوده السلع . كذلك ففي وجود اسواق كبري في المحافظات سوف يقلل من مصاريف الشحن وانتقال السلع مما يؤدي الي منع الاحتكار وبالتالي انخفاض الاسعار .

ايضا هناك ظاهره تخزين السلع بغرض تعطيش السوق والأقلال من العرض فترتفع الاسعار , يجب تجريم هذه الافعال وعقوبات مشدده تتمثل في غرامات كبيره تفوق ما كان سيكسبه عده مرات ومصادره البضائع المخزنه واذا تكرر هذا الفعل يكون السجن الوجوبي الي جانب العقوبات السابقه , يجب ان تكون هناك عقوبات رادعه لمن يتلاعب بقوت الناس في هذه الفتره العصيبه التي تمر بها البلاد . كذلك يجب محاربه جشع البائعين فمن غير المعقول ان تخرج السلعه من المنتج بجنيهان ثم تصل الي المستهلك بسته وسبعه جنيهات خاصه السلع الزراعيه , وقد قام الجيش بمشاركه وزاره التموين بانشاء منافذ بيع ثابته ومتحركه في السويقات بمختلف الاحياء والمحافظات لعرض السلع بهامش ربح معقول وهو جهد مشكور ولكنه مجرد مسكنات لا يحل المشكله من جذورها والحل كما قلت في انشاء اسواق جمله كبيره في كل انحاء مصر .

كذلك يجب ان يكون هناك تعبئه وتغليف جيد ووسائل نقل حديثه بالمبردات لحفظ المنتجات خاصه الزراعيه سريعه التلف مما يؤدي الي تخفيض نسبه التالف من هذه السلع

والاهم من هذا كله زياده الانتاج والذي يؤدي الي زياده العرض عن الطلب فتنخفض الاسعار

البعض ينادي بتحديد تسعيره جبريه علي السلع خاصه الضروريه منها ؟

التسعيره الجبريه نظام فاشل يؤدي الي اختفاء السلع من الاسواق وخلق سوق سوداء تؤدي الي ارتفاع الاسعار .

ولكن اطالب بتحديد هامش ربح خاصه في السلع الضروريه سواء مستورده او انتاج محلي وهذا معمول به في كبري الاقتصاديات العالميه حيث يحدد هامش الربح بعد دراسه جيده لتكلفه الانتاج مع مراعاه مواصفات الجوده دون ان يخل ذلك بمبدأ السوق الحره وعمليه العرض والطلب .

دور جمعيات حمايه المستهلك محدود ولا تؤدي مايفيد المستهلك من انشائها كيف نعظم دورها ؟

دور جمعيات حمايه المستهلك في كل العالم لها دور هام في ضبط الاسواق وفي مصر خاصه في الظروف التي نمر بها يجب ان تعطي لها بالاشتراك مع الشرطه حق الضبطيه القضائيه وسلطه توجيه الاتهام للتجار المخالفين ولا يقتصر دورها علي النصح والارشاد ومن الممكن ان تنشئ في السويقات الصغيره منافذ بيع تلتزم فيها بهامش ربح صغير هذا سوف يؤدي الي ان يخفض البائعين من جشعهم ويكتفوا بهامش ربح معقول , كذلك يجب ان تقوم بتوعيه المواطنين بنشر نشرات دوريه ويوميه بمتوسط اسعار المنتجات طبقا لكميه المعروض منها والطلب المتوقع عليها وان تستجيب بشكل فوري لشكاوي المواطنين .

ولكن وزاره التموين تمتلك فعلا الاف من منافذ البيع ولكن لا يوجد اقبال عليها

Scanned by CamScanner

كيف نجعل المستهلك يقبل علي هذه المنافذ ؟

نعم تمتلك وزاره التموين ألاف من منافذ البيع ممثله في الجمعيات التعاونيه مثل مجمعات النيل ومجمعات الاهرام وجمعيتي كذلك محلات كبري للملابس والادوات الكهربائيه وكافه مختلف السلع مثل محلات بنزيون وصيدناوي وريفولي وغيرها وعدم الاقبال عليها يرجع الي سوء الاداره لأن القائمين علي ادارتها موظفين ولا يتمتعوا بخبره التجار , لذلك يجب مشاركه القطاع الخاص لوزاره التموين في هذه المنافذ لكي تدار بشكل جيد يؤدي الي توافر سلع جيده وزياده انواع السلع وايضا العرض الجيد لهذه السلع وبيعها بهامش ربح معقول يؤدي الي اقبال المستهلك عليها وبالتالي اجبار المنافذ الاخري علي عدم المغلاه في هامش الربح فتنخفض الاسعار .

ذكرت في بدايه الحوار ان هناك دور للحكومه ودور علي المواطن . ماهو دور المواطن ؟

للمواطن دور هام في ضبط الاسواق فنري المواطن ومع اول ظهور لأشاعه عن ارتفاع سعر سلعه ما او قله المعروض منها نجده يتكالب للحصول علي اكبر كميه منها ويخزنها تكون النتيجه سحب المعروض منها بشكل غير طبيعي فترتفع اسعارها دون مبرر حقيقي .

ايضا علي المواطن اذا رأي ان التجار يرفعون سعر سلعه ما ان يمتنع عن شراء هذه السلعه لكي يجبر التجار علي تخفيض السعر الي الوضع الطبيعي وهنا يأتي دور جمعيات حمايه المستهلك بالتوعيه وكما يحدث في كل انحاء العالم يستجيب المستهلك لتوجيهات هذه الجمعيات مهما كانت اهميه هذه السلعه , وبذلك يخلق المستهلك لنفسه دور هام في ضبط حركه السوق

في الجزء القادم من الحوار الممتد مع الدكتور محمد سعد الين ابراهيم سنوالي نشر فكره وموقفه من الاحداث التي تمر بها البلاد وما يطلبه من الحكومه والرئيس السيسي لكي نتخطي هذه المرحله الصعبه في تاريخ مصر المعاصر

Scanned by CamScanner